

Distr.: General  
2 October 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة السابعة والستون

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة:  
إجراءات محدّدة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي  
تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر  
الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان  
المرور العابر للحدود والبلدان المانحة والمؤسسات المالية  
والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة  
الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نصّ تقرير الاجتماع المواضيعي العالمي الرفيع المستوى بشأن  
التجارة الدولية وتيسير التجارة والمعونة لصالح التجارة، بما في ذلك الوثيقة الختامية لهذا  
الاجتماع الذي عُقد في ألماتي، كازاخستان، يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في  
إطار العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العشري الشامل لتنفيذ برنامج عمل ألماتي،  
الصادر به تكليف من الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢١٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر  
٢٠١١ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الدورة السابعة والستين  
للجمعية العامة، في إطار البند ٢٣ (ب).

(توقيع) بيرغانيم آيتيموفا

الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

تقرير الاجتماع المواضيعي الرفيع المستوى بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة والمعونة لصالح التجارة المعقود في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العشري الشامل لتنفيذ برنامج عمل ألماتي

ألماتي، كازاخستان، ١٣-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

## أولا - مقدمة

١ - أقر برنامج عمل ألماتي، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، الذي عقد في ألماتي، كازاخستان، في عام ٢٠٠٣، بالاحتياجات والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في تحقيق أهدافها الإئتمانية. ويتمثل الهدف من البرنامج في إقامة إطار عالمي جديد لتطوير نظم للنقل العابر تتسم بالكفاءة وبمراعاة مصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، مما من شأنه مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على التغلب على ما تواجهه بحكم موقعها الجغرافي من صعوبات لا مناص منها، ودعم جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وإدامة النمو الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل أفضل.

٢ - وقد قررت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢١٤، عقد مؤتمر استعراضي عشري شامل لتنفيذ برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٤، وفقا للفقرة ٤٩ من برنامج عمل ألماتي والفقرة ٣٢ من الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة (انظر قرار الجمعية العامة ٦٣/٢). وسيسبق المؤتمر الاستعراضي العشري الشامل، عند الاقتضاء، أعمال تحضيرية إقليمية وعالمية ومواضيعية تُجرى بأكثر الطرق فعالية وأحسنها تنظيما وأوسعها مشاركة.

٣ - وكان انعقاد الاجتماع المواضيعي الرفيع المستوى بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة والمعونة لصالح التجارة إيدانا ببدء العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العشري الشامل لتنفيذ برنامج عمل ألماتي المقرر عقده في عام ٢٠١٤. وستشكل الوثيقة الختامية للاجتماع المواضيعي إسهاما موضوعيا في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد عام ٢٠١٤.

٤ - وقد التقى في الاجتماع المواضيعي وزراء التجارة وكبار المسؤولين عن التجارة في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية،

وذلك لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأولوية ٣ في برنامج عمل ألماتي. وناقش الاجتماع كذلك الإجراءات التي سيلزم اتخاذها مستقبلاً لتعزيز مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري الدولي، مع مواصلة تعزيز الشراكة العالمية من أجل إقامة نظم للنقل العابر تتسم بالكفاءة.

٥ - وانتخب الاجتماع المواضيعي السيدة زهانار آيتزهانوفا، وزيرة التكامل الاقتصادي في كازاخستان، رئيسةً للاجتماع. وانتُخب رئيساً وفدي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتركيا نائبين للرئيسة. وانتُخب رئيس وفد إيطاليا نائباً للرئيسة ومقررًا. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اعتمد الاجتماع المواضيعي الموجز الذي أعدته الرئيسة (انظر التذييل).

٦ - وحضر الجلسة الافتتاحية للاجتماع كل من السيدة آيتزهانوفا، والسيد نان فياكيث، وزير الصناعة والتجارة بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، والسيد مانويل ماريا كاسيريس، نائب وزير العلاقات الاقتصادية والتكامل على الصعيد الدولي في باراغواي ومنسق مجموعة البلدان النامية غير الساحلية المختص بشؤون التجارة والتنمية في جنيف، والسيد جيان شاندرأ أشاريا، وكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والسيدة فالنتين روغواييزا، نائبة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والسيد مارتن مارمي، الأمين العام للاتحاد الدولي للنقل البري.

٧ - وحضر الاجتماع ١٥٠ مشاركًا. وحضر ممثلون عن ٢٧ من البلدان النامية غير الساحلية وخمسة من بلدان المرور العابر النامية، إلى جانب عدد آخر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كإسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وتركيا، وليبيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهنغاريا. وكذلك حضر ممثلون عن الاتحاد الأوروبي و ١٦ من المنظمات الإنمائية والمالية الدولية والإقليمية.

## ثانياً - الجلسة الافتتاحية

٨ - السيدة آيتزهانوفا، وزيرة التكامل الاقتصادي في كازاخستان، قالت في بيانها الافتتاحي إنه، وقد أوشكت السنوات العشر الأولى منذ صدور برنامج عمل ألماتي على الانقضاء وبدأ المجتمع الدولي الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العشري الصادر به تكليف من الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢١٤، فمن المهم إجراء استعراض بخصوص مجال التجارة الدولية وتيسير التجارة، وهو أحد مجالات الأولوية في برنامج عمل ألماتي، والوقوف

على أهم الإنجازات التي حققتها البلدان النامية غير الساحلية وأهم المعوقات التي واجهتها، والخروج بتوصيات من أجل قطع شوط أبعد في اتجاه تحقيق هدف الدمج الكامل للبلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٩ - السيد نام فياكيث، وزير الصناعة والتجارة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، شدّد على أن الاجتماع المواضيعي يتيح فرصة بالغة الأهمية لتقييم ما تم إنجازه إلى الآن، والتعرّف على النواحي التي كان يمكن القيام فيها بعمل أفضل، بهدف تحقيق أهداف برنامج عمل ألماني قبل نهاية العقد. وأضاف أن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية مستعدة للقيام بدور بناء في التحضير بفعالية وكفاءة للمؤتمر الاستعراضي العشري لتنفيذ برنامج عمل ألماني، بما له من أهمية بالغة. ودعا إلى تجديد روح الشراكة التي تجلّت في ألماني من أجل السعي إلى وضع إطار عمل جديد معزّز يعيد تحديد المجالات ذات الأولوية والتدابير الملموسة الرامية إلى وضع البلدان النامية غير الساحلية على مسار مستدام نحو مستقبل أفضل لشعوبها.

١٠ - السيد كاسيريس، نائب وزير العلاقات الاقتصادية والتكامل على الصعيد الدولي في باراغواي ومنسق مجموعة البلدان النامية غير الساحلية المختص بشؤون التجارة والتنمية في جنيف، أشار إلى أن العالم قد شهد تغييرات كبيرة منذ اعتماد برنامج عمل ألماني. ونوّه بالتحديات الجديدة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية والتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لدى إعداد برنامج العمل الجديد في عام ٢٠١٤. ومن هذه التحديات الجديدة مسائل الوصول إلى شبكات تكنولوجيا الاتصالات وخطوط نقل البيانات الدولية، وإنتاج وتجارة الطاقة، وتغير المناخ، والاستثمار والخدمات. وأشار إلى أهمية القيام بعمل منسّق لحشد مزيد من الدعم المالي لمشاريع البنى التحتية الوطنية ودون الإقليمية الهادفة إلى وصل البلدان النامية غير الساحلية بطرق التجارة الدولية. وذكّر الحضور بإعلان الألفية ودعا الجميع إلى التوجّه إلى المؤتمر الاستعراضي بروح من الشراكة الحقة، مع تركيز الدعم على البلدان النامية غير الساحلية تحديداً.

١١ - السيد جيان أشاريا، وكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، قال إنه، ولم يبق على عقد المؤتمر سوى عامين، سيكفل إجراء التحضيرات الموضوعية الفعالة بهدف إرساء الأساس المتين لإقامة المؤتمر الاستعراضي العشري بنجاح في عام ٢٠١٤. وأشار إلى أنه رغم ما أحرز من تقدّم، لم تشهد اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية التحوّل الهيكلي المنشود، وظلّت تعتمد على تصدير حفنة من السلع التصديرية غير المجهّزة. وشدّد على ما لتسهيل التجارة

والنقل في البلدان النامية غير الساحلية والبلدان الساحلية المتاخمة لها من أهمية بالغة. وأشار إلى وجوب توافر الالتزام السياسي والقيادة وتملك القوى المحلية زمام الأمور، مع تدعيم كل هذه الأمور بالتعاون التقني والمالي المعزز. ودعا الاجتماع المواضيعي لأن يحدّد لنفسه هدفا كبيرا هو وضع إطار طموح و متمحور حول النتائج لإقامة الشراكات في العقد الجديد، يكون مراعيًا لما تواجهه البلدان النامية غير الساحلية من احتياجات وتحديات إنمائية بالمفهوم الأعمّ، ومستندا إلى واقع هذه البلدان، ومدعوما من المجتمع الدولي بقوة.

١٢ - السيدة روغواييزا، نائبة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، أشارت إلى الجهود التي تُبذل في منظمة التجارة العالمية لمعرفة أفضل السبل لمعالجة ما يشتمل عليه برنامج الدوحة الإنمائي من عناصر يمكن استغلالها، مع عدم الإخلال بجوهر مفهوم العملية الواحدة. وذكرت أن العمل على تسهيل التجارة مستمرّ. بمنوال ثابت، وأن الأعمال التحضيرية جارية استعدادا للاستعراض العالمي الرابع المعني بالمعونة لصالح التجارة في تموز/يوليه ٢٠١٣. واستعرضت فوائد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وشددت على ما لتعزيز وتبسيط إجراءات تيسير التجارة من دور ممكن في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية. وشددت على أن تيسير التجارة قد يمثل لتلك المجموعة أحد المنجزات الرئيسية، وحثّت الاجتماع المواضيعي على مواصلة تناول هذه المسألة على سبيل الأولوية.

١٣ - السيد مارتن مارمي، الأمين العام للاتحاد الدولي للنقل البرّي، قال إن الاتحاد الدولي للنقل البرّي ينظر من البداية إلى برنامج عمل الماتي كعنصر أساسي هام من عناصر السياسات الدولية لتسهيل النقل البرّي وإتاحة المجال لنمو التجارة وتنميتها في ظلّ التنافسية السوقية الجديدة الناتجة عن عملية العولمة. وأشار إلى أن النقل البرّي ليس وسيلة نقل فحسب، بل إنه أصبح كذلك من أدوات الإنتاج الحقّة التي تحفز النمو الاقتصادي وتنمية التجارة في جميع البلدان. وأبلغ الاجتماع المواضيعي أنه تبين من الدراسات التي أجراها الاتحاد أن الوقت الضائع عند النقاط الحدودية يمثل أكثر من ٤٠ في المائة من إجمالي الوقت المستغرق في عمليات النقل، وذلك نظرا لغياب التنسيق وإجراءات عبور الحدود غير الملائمة. وقال إن طول فترات الانتظار هو في ما يبدو الحافز الأقوى لنشوء الممارسات غير القانونية عند النقاط الحدودية. وأكد بناء على ذلك أن تيسير وتطوير النقل البرّي على المستويين الوطني والدولي هو أفضل أداة لضمان تمتّع جميع البلدان - ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية - بنمو التجارة والتنمية الاقتصادية المطلوبين لتحسين رفاه مواطنيها.

## ثالثاً - تبادل وجهات النظر بشأن مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية والتقدم المحرز في مجال تيسير التجارة والمعونة لصالح التجارة

١٤ - في الجلسة الأولى التي كُرِّست لتناول ما أُحرز من تقدم وما ووجه من تحديات في تنفيذ الشقّ المتعلق بمجال الأولوية ٣، التجارة الدولية وتيسير التجارة، من برنامج عمل ألماني، قُدمت عروض من الممثلين التاليين:

- السيد سانداغدورج إردينيبيليغ، رئيس دائرة وضع وتنسيق السياسات والرصد والإبلاغ، مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

- السيدة إيفا مولنار، مديرة قسم النقل، اللجنة الاقتصادية لأوروبا

- السيد رافي راتناياكي، مدير شعبة التجارة والاستثمار، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

- السيد مجدي فرحات، مستشار رئيسي لشؤون التجارة، مكتب الخدمات الاستشارية المشتركة بين الأقاليم في جنيف، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٥ - وفي الجلسة نفسها، قام كل من السيدة مارلين - ناتالي - لايل موليوم، وزيرة التجارة والصناعة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والسيد مازهيت إيسنبايف، رئيس لجنة الرقابة الجمركية بوزارة المالية في كازاخستان، بعرض تجربة بلده.

١٦ - وفي الجلسة الثانية التي تناولت دور تسهيل التجارة في دمج البلدان النامية غير الساحلية في السوق العالمية، قُدمت عروض من الممثلين التاليين:

- السيدة فالنتين روغواييزا، نائبة المدير العام، منظمة التجارة العالمية

- السيدة آن ميرو، مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

- السيدة فيرجينيا كرام مارتوس، مديرة شعبة التجارة والإدارة المستدامة للأراضي، اللجنة الاقتصادية لأوروبا

- السيد إفغيني ناخوف، خبير اقتصادي أقدم، البنك الدولي

- السيد غاوجانغ جو، مدير شؤون الامتثال والتيسير، منظمة الجمارك العالمية

١٧ - وقامت السيدة جابوليلي ماشواما، وزيرة التجارة والصناعة في سوازيلند، بعرض تجربة بلدها، وقامت السيدة باتريشيا فروتوس، مدير إدارة المنظمات الاقتصادية المتعددة الأطراف بوزارة الشؤون الخارجية في باراغواي، بعرض تجربة بلدها في التفاوض على تيسير التجارة لصالح البلدان النامية غير الساحلية.

١٨ - وفي الجلسة الثالثة، التي تمحورت حول تحسين القدرة التنافسية التجارية والقدرات الإنتاجية والمناخ الاستثماري في البلدان النامية غير الساحلية، قُدمت عروض من الممثلين التاليين:

- السيد غيرمو فاييس غالميس، مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- السيد بارفيندر سينغ، رئيس شؤون السياسات، وحدة إدارة البرامج وتقييمها، الصندوق المشترك للسلع الأساسية
- السيد أنكور هوريا، أخصائي تنمية القطاع الخاص، وحدة التجارة والاستثمار الدوليين، البنك الدولي.

١٩ - وقام السيد روبرت سيشينغا، وزير التجارة والصناعة في زامبيا، بعرض تجربة بلده.

٢٠ - وفي صباح اليوم الثاني، عُقدت الجلسة الرابعة التي خُصّصت لحشد تدابير الدعم الدولي لدمج البلدان النامية غير الساحلية بصورة أكمل في التجارة العالمية، بما في ذلك المعونة لصالح التجارة، والوصول إلى الأسواق، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر الأجنبي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وقُدمت عروض من الممثلين التاليين:

- السيدة فالنتين روغواييزا، نائبة المدير العام، منظمة التجارة العالمية
- السيدة أوريليا بوشيز، السفيرة، رئيسة وفد الاتحاد الأوروبي لدى كازاخستان
- السيد إفغيني ناجوف، خبير اقتصادي أقدم، البنك الدولي
- السيدة شيلا مارني، خبيرة اقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢١ - وتمحورت الجلسة الخامسة حول ما لتطوير نظم النقل العابر وبنائها التحتية المكتملة من دور في زيادة فرص التجارة للبلدان النامية غير الساحلية. وقُدمت عروض من الممثلين التاليين:

- السيد إدوارد بيوكوف، الأمين العام، ممرّ النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا

- السيد إيغور رونوف، وكيل الأمين العام، الاتحاد الدولي للنقل البري
- السيد زينيس قاسمبيك، الأمين التنفيذي لوزارة النقل والاتصالات، كازاخستان
- السيد مراد بيكمفامبيتوف، رئيس معهد كازاخستان للنقل والاتصالات، كازاخستان
- السيد وانغ هونغ، المدير المسؤول في بعثة كازاخستان المقيمة، مصرف التنمية الآسيوي
- السيدة مارتين - صوفي فوفيز، مستشارة إقليمية، اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- السيدة جانيت كلوتزر، نائبة الرئيس، مركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأستانا
- السيد إفغيني ناحوف، خبير اقتصادي أقدم، البنك الدولي

#### رابعاً - الجلسة الختامية

- ٢٢ - اعتمد الاجتماع المواضيعي الموجز الذي أعدته الرئيسة (انظر التذييل).
- ٢٣ - وقام كل من الرئيسة ووكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالإدلاء بملاحظاته الختامية.

## الوثيقة الختامية: موجز مقدم من الرئيس

## أولاً - المقدمة والتكليف

١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢١٤، أن تعقد في عام ٢٠١٤ مؤتمراً استعراضياً شاملاً من المؤتمرات التي تعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي وفقاً للفقرة ٤٩ من برنامج عمل ألماتي والفقرة ٣٢ من الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة. ويسبق المؤتمر عند الاقتضاء أعمال تحضيرية عالمية وإقليمية وموضوعية بأكثر الطرق فعالية وأحسنها تنظيمياً وأوسعها مشاركة. وعلاوة على ذلك، عينت الجمعية مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفه جهة التنسيق لعملية الاستعراض التحضيرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأشارت إلى أنه ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية والمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية والإقليمية المعنية، كل في نطاق ولايته، توفير الدعم اللازم والمساهمة بنشاط في عملية الاستعراض التحضيرية وفي المؤتمر نفسه.

٢ - واعترف برنامج عمل ألماتي، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، المعقود في ألماتي، كازاخستان عام ٢٠٠٣، بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية التي تواجهها في تحقيق أهدافها الإنمائية. ويتمثل هدف البرنامج في إنشاء إطار عالمي جديد لتطوير نظم فعالة للنقل العابر، مع مراعاة مصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على حد سواء، بما يساعد البلدان النامية غير الساحلية على تجاوز الصعوبات الجغرافية المتأصلة في طبيعتها ودعم جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر، وإدامة النمو الاقتصادي، والاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل أفضل.

٣ - ويعدّ اجتماع ألماتي المواضيعي العالمي الرفيع المستوى بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة والمعونة لصالح التجارة نقطة البداية في العملية التحضيرية العالمية للمؤتمر الاستعراضي الشامل الذي يُعقد كل عشر سنوات لبرنامج عمل ألماتي، المقرر عقده عام ٢٠١٤. وسيستعان بهذه الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع المواضيعي كأحد الإسهامات الفنية في المؤتمر الاستعراضي. وينبغي إصدارها أيضاً بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السابعة والستين المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٤ - وقد جمع الاجتماع المواضيعي بين وزراء التجارة وكبار المسؤولين المعنيين بالتجارة من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وممثلي البلدان المانحة، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، بغية استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأولوية ٣ من برنامج عمل ألماتي (انظر الملحق). وتداول الاجتماع أيضاً بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها في المستقبل لتعزيز مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري الدولي، ومواصلة تعزيز الشراكة العالمية من أجل إنشاء نظم فعالة للنقل العابر.

## ثانياً - تقييم الحالة الراهنة

٥ - تسبب الصعوبات الجغرافية المتأصلة في طبيعة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على حد سواء، وما لديها من نظم غير متطورة للنقل والاتصالات وإدارة الحدود واللوجستيات، في عرقلة الإنتاجية والنمو وجهود الحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد البلدان النامية غير الساحلية على بلدان المرور العابر في استخدام البنية التحتية للنقل والاتصالات، وفي العمليات الإدارية المتبعة في العبور، وفي جهود التعاون الإقليمية والإقليمية. وقد كان برنامج عمل ألماتي ذا أهمية حاسمة في دعوة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية إلى تحسين أطرها التنظيمية، وزيادة الشفافية التنظيمية لديها، وتبسيط إجراءات مراقبة الحدود.

٦ - وقد أثر برنامج عمل ألماتي تأثيراً إيجابياً في عدة مجالات لتحسين قدرة البلدان النامية غير الساحلية على المشاركة في التجارة الدولية. وقد ازداد الوعي على الصعيد العالمي بالمشاكل التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وحظيت البلدان النامية غير الساحلية بالمزيد من التعريف والاعتراف بها وباحترافها الخاصة على الصعيد الدولي وفي الأمم المتحدة. وهي تحتل مكانة بارزة، في الوقت الحالي، في جدول أعمال التنمية الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وفي المفاوضات المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية، وإعلان الدوحة الذي اعتمد في المؤتمر الثالث عشر للأونكتاد، والوثيقة الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٧ - وخلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٠، شهدت البلدان النامية غير الساحلية كمجموعة تحسناً في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٥ في المائة إلى حوالي ٧ في المائة. إلا أن هذا النمو لم يكن ثابتاً؛ فقد شهد تقلبات انخفضت به إلى نسبة بلغت ٣ في المائة في عام ٢٠٠٩.

٨ - وسجلت البلدان النامية غير الساحلية كمجموعة أداءً مثيراً للإعجاب في مجال التجارة في السنوات الأخيرة. فقد زادت صادراتها السلعية من حيث القيمة الإسمية من ٣٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٥٨ بليون دولار في عام ٢٠١٠. إلا أن حصة المجموعة من التجارة العالمية، رغم هذا الإنجاز الرائع، ما زالت متواضعة حيث بلغت ١,٠٤ في المائة في عام ٢٠١٠، مما يبين استمرار تهميش البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صادراتها تميل إلى التركيز في عدد قليل من البلدان وفي عدد قليل من المنتجات. وتمثل ستة بلدان نسبة ٧٠ في المائة من إجمالي صادرات البلدان النامية غير الساحلية.

٩ - أما من حيث المنتجات، فإن صادرات البلدان النامية غير الساحلية تعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية، حيث يشكل النفط الخام والغاز الطبيعي ما يقرب من ٦٠ في المائة من المجموع، وتشكل المعادن والفلزات ثاني أكبر فئة. إلا أن أسعار السلع الأساسية يصاحبها تقلبات وصعوبات في التنبؤ بها، مما يجعل البلدان النامية غير الساحلية معرضة بشدة لصدمات الأسعار الخارجية التي قد تؤثر تأثيراً كبيراً على اقتصاداتها. وفي المقابل، لا تؤدي الصادرات الأقل تأثراً بعوامل النقل والمسافة إلا دوراً هامشياً. فالتجارة في الخدمات بخلاف السياحة، مثلاً، والتي تحظى بأهمية اقتصادية في قلة من البلدان النامية غير الساحلية، ما زالت محدودة وقيمتها التصديرية منخفضة. وأحد مواطن القلق الأخرى هو التنوع المحدود في سلة السلع.

١٠ - وأحرزت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بعض التقدم في تنفيذ إصلاحات هامة على صعيد السياسات العامة لإزالة الحواجز المادية وغير المادية التي تعوق المشاركة الفعالة للبلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية. وقد أحرزت بعض التقدم في التصديق على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية ذات الصلة بشأن النقل العابر وتيسير التجارة. إلا أن التقدم المحرز في التصديق على الاتفاقيات وفي تنفيذها كان بطيئاً.

١١ - وأحرز بعض التقدم في وضع الاتفاقيات الإقليمية ودون الإقليمية التي يمكن أن توفر أساساً لتبسيط العمليات والإجراءات ومواءمتها. إلا أن الكثير من الاتفاقيات لا يُنفذ بالكامل. ومن الأهمية بمكان للبلدان النامية غير الساحلية أن تنفذ تلك الاتفاقيات على نحو فعال حتى تستفيد على الوجه الأمثل من تدابير العبور المحسنة.

١٢ - واتخذت البلدان النامية غير الساحلية أيضاً مبادرات ترمي إلى تعزيز وإنشاء آليات مؤسسية لتنسيق العمل بشأن تيسير النقل العابر والتجارة على الصعيد الوطني. فقد أنشأت، على سبيل المثال، مجالس أو لجاناً وطنية لتيسير التجارة والنقل العابر، أو عززت ما هو قائم

بالفعل من تلك المجالس واللجان. وقد يسرت هذه الهيئات التنسيق والتعاون الفعالين فيما بين جميع الوكالات المعنية المسؤولة عن تيسير التجارة والنقل على الصعيد الدولي. إلا أنه في بعض البلدان التي تكون فيها المجالس أو اللجان الوطنية لتيسير التجارة والنقل العابر مستقلة عن بعضها، يلزم تنسيق العمل فيما بينها من أجل تحقيق نتائج أفضل وأكثر فعالية.

١٣ - وحققت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها، بدعم من الشركاء، بعض التحسينات في تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات. ويتجلى ذلك من خلال مجموعة متنوعة من العمليات ومشاريع البنية التحتية المتعلقة بالنقل العابر المضطلع بها في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. فعلى سبيل المثال، أُحرز تقدم ملحوظ في إنشاء وتطوير شبكة الطرق السريعة في آسيا وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، على حد سواء؛ وفي أمريكا الجنوبية، أُحرزت "مبادرة إدماج البنية التحتية الإقليمية في أمريكا الجنوبية" تقدماً في تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات في المنطقة؛ وفي أفريقيا، جار تنفيذ "برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا" لتحسين الترابط في القارة.

١٤ - وتستفيد البلدان النامية غير الساحلية بشكل متزايد من التكامل الإقليمي والاتفاقات التجارية الإقليمية الجديدة. فعلى سبيل المثال، في أفريقيا، يهدف الترتيب الثلاثي المبرم بين جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والذي أنشئ في عام ٢٠٠٩، إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاث. وفي أمريكا الجنوبية، تم تعميق التكامل الإقليمي من خلال إنشاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. ومن شأن هذه الجهود الرامية إلى مواءمة السياسات والبرامج، ولا سيما المتعلقة بمجالات النقل والاتصالات والجمارك، أن تساعد على تيسير النقل العابر والتجارة لفائدة البلدان النامية غير الساحلية.

١٥ - وأحرزت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها تقدماً في تعميم الإجراءات الإدارية، ومواءمة الوثائق التجارية، وتبسيط إجراءات مراقبة الحدود، وتحسين التنسيق بين وكالات الحدود لزيادة الكفاءة وتقليل فترات التأخير. وقد نفذت مبادرات لتيسير التجارة ساعدت على تقليل الوقت المنفق في العبور وعلى تخفيض التكاليف، مثل تطبيق مفهوم "النافذة الواحدة"، والمنفذ الواحد في نقاط مراقبة الحدود، وتحديث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المتعلقة بالتخليص الجمركي واستخدامها بقدر أكبر، وإقامة موانئ جافة ونظم للنقل العابر المتعدد الوسائط، وتعزيز موثوقية الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد. ومثال آخر لأفضل الممارسات المتبعة في مجال تيسير التجارة هو تنفيذ اتفاقية النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري.

١٦ - ونتيجة لذلك، أصبح حالياً الوقت المنفق في العبور وتكاليف المعاملات المتكبدة في التجارة الدولية أقل بالنسبة لعدد من البلدان النامية غير الساحلية. ووفقاً لتقرير البنك الدولي المعنون ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٢، انخفض متوسط عدد الوثائق التي تلزم البلدان النامية غير الساحلية للتصدير من ٩ وثائق في عام ٢٠٠٦ إلى ٨ وثائق في عام ٢٠١٢، في حين انخفض متوسط عدد الوثائق التي تلزمها للاستيراد من ١١ وثيقة إلى ٩ وثائق. وانخفض متوسط عدد الأيام اللازمة لإتمام إجراءات التصدير من ٤٩ إلى ٤٣ يوماً، وفي حالة إجراءات الاستيراد، فقد انخفض العدد من ٥٨ إلى ٤٩ يوماً. إلا أنه بالمقارنة مع بلدان المرور العابر للحدود، حيث يبلغ متوسط عدد الأيام اللازمة لاستكمال إجراءات التصدير والاستيراد ٢٣ يوماً و ٢٧ يوماً على التوالي، يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين تيسير التجارة وتوفير الوقت. وثبت أن الكفاءة في إدارة الحدود والتنسيق بين الوكالات المعنية بالتخليص الجمركي تتسم بالأهمية أكثر من أي وقت مضى لتقليل الوقت المنفق في عملية العبور بقدر أكبر.

١٧ - وتتابع حالياً ثمانية من البلدان النامية غير الساحلية إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتبين قائمة أولوية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، التي تستند إلى مدى تقدم مراحل الإجراءات لكل حكومة تطلب الانضمام، أن كازاخستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من بين المرشحين للانضمام المبكر.

١٨ - وارتفع حجم المعونة من أجل التجارة التي تم الالتزام بها لصالح البلدان النامية غير الساحلية ارتفاعاً مطرداً منذ الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥. وبلغ مجموع الالتزامات المتعهد بها لصالح البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٠ ما مقداره ٩,١ بلايين دولار - بزيادة أكثر من ١٠٠ في المائة عن المبلغ الأساسي الأصلي وقدره ٤,١ بلايين دولار. وقد استفادت البلدان النامية غير الساحلية من المعونة المقدمة من أجل التجارة من خلال توافر القدرات المعززة اللازمة لتعميم التجارة داخل السياسات القطاعية الوطنية والإقليمية. وزاد صافي التحويلات من إجمالي المعونة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية غير الساحلية من الجهات المانحة التقليدية من ١٢,١ بليون دولار إلى ٢٥,٣ بليون دولار في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٠.

١٩ - بيد أنه رغم التقدم المحرز المشير للإعجاب، لم تبلغ البلدان النامية غير الساحلية بعد إمكاناتها التجارية الكاملة، ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل زيادة هذه الإمكانيات. وما زالت البلدان النامية غير الساحلية تواجه صعوبات عديدة وفجوات تمويلية

كبيرة في سبيل جهودها الرامية إلى تقليل المسافة الاقتصادية بينها وبين الأسواق العالمية، وتحسين جهود تيسير التجارة، وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي.

٢٠ - ولم يصاحب النمو الاقتصادي والارتفاع في الأداء التجاري ما يلزم من تحول هيكلية وتطوير للقدرات الإنتاجية القوية من أجل تحسين القدرة التنافسية للصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، لم تُدخل تعديلات ملموسة على السياسات العامة تحض على تغيير مزيج الصادرات ليشمل حصة أكبر من الخدمات والمنتجات التي تمثل سلعاً أصغر حجماً وأعلى قيمة، من شأنه أن يساعد على تخفيض تكاليف المعاملات الإضافية التي تتكبدها تلك البلدان في التجارة الدولية بسبب بُعد الأسواق وعراقيل المرور العابر.

٢١ - ويكمن ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية في صلب التهميش المستمر للبلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي. وما زال طول الوقت اللازم للوصول إلى الحدود، والافتقار إلى الوسائل الرقمية التي تتيح تتبع الشحنات والتأخير في الموانئ، سبباً في استمرار ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية. وتؤدي نظم اللوجستيات التي تفتقر إلى الكفاءة إلى عدم القدرة على التنبؤ بسلسلة توريد السلع. وهذه الحالة الراهنة تبرز ما لتيسير التجارة من أهمية.

٢٢ - وتضررت البلدان النامية غير الساحلية أيضاً من سلسلة من الأزمات تتعلق بالطاقة والغذاء، ومن الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تواجه التحدي المتمثل في التفاوت في الدخل الذي يقوض الجهود المبذولة للحد من الفقر.

٢٣ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في تطوير البنية التحتية، ما زالت هناك فجوات كبيرة، من بينها سوء نوعية البنية التحتية للنقل والمراحل الناقصة في شبكات النقل، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل ويجعل القيام بأنشطة التجارة صعباً من الناحية المادية، إن لم يكن مستحيلاً.

٢٤ - ويعد الركود الذي أصاب مفاوضات جولة الدوحة للتنمية مصدر قلق كبير للبلدان النامية غير الساحلية، حيث إن ذلك قد يؤثر سلباً على تنفيذ الولاية المقررة بإدراج "البعد الإنمائي" في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٥ - ونتيجة للأزمات العالمية الأخيرة، اتخذت بلدان كثيرة، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، تدابير معينة لتعزيز النمو والعمالة في اقتصاداتها المحلية. ويبين تقرير الرصد الأخير لمنظمة التجارة العالمية الصادر في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٢، أن الحكومات ما زالت تنفذ تدابير جديدة تقيد التجارة أو تنطوي على احتمال تقييدها، وأن ما يزيد من تفاقم هذا الوضع ببطء الحكومات نسبياً في سحب التدابير القائمة المقيدة للتجارة. ويمثل تراكم هذه القيود مدعاة للقلق لدى البلدان النامية غير الساحلية. فالحمائية تولد المزيد من الحمائية،

والآثر التراكمي الناجم عنها ينطوي على أبعاد كارثية للبلدان النامية الصغيرة والمنخفضة الدخل.

### ثالثاً - بذل مزيد من الجهود لتعجيل بتنفيذ الأولوية ٣ من برنامج عمل الماتي

٢٦ - في ضوء التقييم المذكور أعلاه، من الأهمية بمكان المحافظة على الاتجاهات الإيجابية وتعزيزها وسد الثغرات القائمة وفك القيود المفروضة.

#### الأهداف الإنمائية

٢٧ - يشكّل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع هدفين إنمائيين أساسيين وجوهريين للبلدان النامية غير الساحلية. والتحول الهيكلي، الذي يشمل تحديث القطاعات الإنتاجية وإسباغ طابع تخصصي عليها. والارتقاء بالهياكل الأساسية المادية، ينبغي إحدائه على نحو يدعم تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الأهمية بمكان أن تنفذ البلدان النامية غير الساحلية سياسات نمو اقتصادي تراعي الفقراء وتشمل الجميع.

#### تعزير تيسير التجارة

٢٨ - إن الارتقاء بوسائل النقل وتيسير التجارة لن يكونا أمرين واقعيين ما لم تتعاون البلدان النامية غير الساحلية مع بلدان المرور العابر المجاورة لها. والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية مدعوة في هذا الصدد إلى التصديق على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية ودون الإقليمية المبرمة في مجالي النقل وتيسير التجارة، وإلى تنفيذها تنفيذاً فعالاً، لأن هذه التدابير يمكن أن تسهم بقدر كبير في تحسين وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى البحر. ولا بد من التوعية بنتائج الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وتحسين فهمها لتسريع وتيرة الانضمام إليها، وذلك من خلال بناء قدرات صانعي السياسات والمدبرين المشاركين في التفاوض على الصكوك الدولية وفي تنفيذها. ومن المهم أيضاً تعميم مراعاة الاتفاقيات والاتفاقات الإقليمية الأخرى على الصعيد الوطني لأن ذلك يتيح إدراجها في الخطط الوطنية وفي عمليات الميزنة.

٢٩ - وينبغي تكرار مبادرات تيسير التجارة التي أثبتت جدواها، من قبيل نظام النافذة الجمركية الواحدة والموانئ الجافة والبطاقات الصفراء، وتمويلها تمويلاً كاملاً.

٣٠ - ويقتضي تيسير التجارة على الحدود الدولية توافر هيكل أساسي ملائم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساعدة على التحقق من مدى الامتثال للقواعد والأنظمة والمعايير المنصوص عليها. فعلى سبيل المثال، ساعد تحديث عمليات الجمارك وحوسبتها عن طريق برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA)، على تبسيط الوثائق والإجراءات المتعلقة بتيسير التجارة وتعزيز الضوابط الجمركية والمحافظة على مستوى الإيرادات. لذا، فمن المهم تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحدود من أجل إحراز تقدم في تيسير التجارة.

٣١ - ومن الأمور الأساسية لزيادة كفاءة سلاسل الإمداد والحصول على نتائج مستدامة، تعزيز اللوجستيات التجارية وتحسين تنظيم سوق النقل وبناء المؤسسات.

٣٢ - وتشمل التدابير الأخرى الكفيلة بتعزيز تيسير التجارة إنشاء "ممرات إنمائية" تقوم على زيادة كفاءة طرق المرور العابر الهامة التي تربط البلدان النامية غير الساحلية بالأسواق العالمية الرئيسية؛ وإزالة الحواجز المادية؛ وتيسير الإجراءات الحدودية والجمركية وغيرها من الإجراءات الإدارية الأخرى في مجالي النقل الدولي البري والنقل العابر؛ وإنشاء مشاريع خدمية ومرافق حديثة على جانبي الطرق؛ وتيسير إجراءات عبور الحدود.

٣٣ - ويؤدي بناء القدرات، ولا سيما تدريب متعهدي النقل البري الدولي وموظفي الجمارك والتخليص الجمركي على الحدود، دورا مهما أيضا في تحسين تيسير التجارة.

### تطوير القدرات الإنتاجية وتحسين القدرة على المنافسة

٣٤ - لا يزال من الضروري تطوير بنية النقل العابر المادية لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من الوصول إلى الموانئ البحرية والأسواق الدولية. لذا، فإن إنشاء منظومة نقل تتسم بالأمان والموثوقية والكفاءة، وهو الهدف الشامل لبرنامج عمل ألماني، يظل أمرا حاسم الأهمية في تمكين البلدان النامية غير الساحلية من الحد من تكاليف النقل وتحسين قدرة صادراتها على المنافسة في الأسواق العالمية والإقليمية. ومن المهم أيضا تطوير وصيانة الهياكل الأساسية الداعمة، بما فيها مراكز التوزيع والنقاط المتعددة الوسائط والموانئ الجافة والهياكل الحدودية والاستراحات.

٣٥ - فإنشاء ممرات نقل عابر تتسم بالكفاءة، واستحداث هياكل أساسية فرعية ولوجستية ومتعددة الوسائط، وتيسير النقل البري الدولي، كلها أمور تسهم إسهاما هاما في التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية في البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمواءمة اللوائح القانونية والإدارية المنظمة للنقل البري استنادا إلى الاتفاقات والاتفاقيات

الدولية؛ وتحرير النقل البري؛ وإنشاء بنية طرق فرعية حديثة وآمنة؛ وإنشاء وصلات متعددة الوسائط؛ وتحسين السلامة على الطرق.

٣٦ - وتكتسي زيادة الاستثمار في تطوير بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية حاسمة في ربط البلدان النامية غير الساحلية بالأسواق الدولية وفي تحسين تيسير التجارة والنقل. كما أن وجود بنية تحتية في قطاع الطاقة مهم أيضا لتعزيز مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية ومواصلة تطوير تلك البنية التحتية الإقليمية والوطنية المرتبطة بالتجارة.

٣٧ - ولا بد من بناء كتلة حرجة من القدرات المنتجة المجدية والتنافسية على صعيد الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات إذا ما أرادت تلك البلدان تسخير إمكاناتها التجارية على نحو أفضل.

٣٨ - ولا بد من إقامة قاعدة قوية في مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي وتعزيز التنمية البشرية والتدريب على المهارات اللازمة في هذا المضمار من أجل التصدي للكثير مما تواجهه تلك البلدان من تحديات إنمائية ماثلة ومستجدة. وسيؤدي التعاون في نقل التكنولوجيا الملائمة دورا أساسيا في هذا الصدد.

٣٩ - وينبغي أن تعمل البلدان النامية غير الساحلية على صياغة السياسات الاقتصادية الداعمة التي من شأنها أن تؤدي إلى تطوير الصناعات التحويلية والصناعات التحضيرية التي تضيف قيمة إلى ما تنتجه من مواد خام. وتبعاً للاحتياجات المحددة لتلك البلدان، فإن ذلك ربما ينطوي على أمور منها بذل جهود لتطوير الأعمال التجارية وهيئة بيئة مؤاتية لها، وتطوير القدرة المحلية على إجراء البحوث، وتعزيز مهارات العمال، وتيسير الاستثمار، وتطوير المشاريع التجارية الزراعية وصناعات معالجة الموارد الطبيعية، وتعزيز تطوير بنية أساسية داعمة.

### تعزيز قطاع الخدمات وتنويع منتجاته

٤٠ - ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات متضافرة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية للحد من اعتمادها على تصدير السلع الأساسية، بما يشمل تنويع قاعدة صادراتها وتحسين طرائق تصنيع تلك السلع. وهي بحاجة أيضا إلى تنويع أسواقها.

٤١ - ويؤدي قطاع الخدمات دورا استراتيجيا في مساعدة البلدان غير الساحلية على تخطي ما تواجهه من عقبات، من خلال إمكانية إسهامه في التجارة والتنمية. ورغم ما لهذا القطاع من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية في كثير من البلدان حاليا، فإن الحواجز التجارية والقيود

المفروضة على الاستثمار لا تزال أكبر في هذا القطاع منها في قطاع البضائع. وهو أمر بالغ الأهمية لأن إمكانية الحصول على خدمات إنتاجية منخفضة التكلفة وعالية الجودة، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والخدمات المصرفية والتوزيع، تؤثر على عموم القدرة الإنتاجية والتنافسية للسلع والخدمات في البلدان النامية غير الساحلية. ويقتضي تحسين الخدمات المقدمة محليا الاستثمار في تنمية الموارد البشرية والتطبيقات التكنولوجية الفعالة في مجال تقديم الخدمات، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستكون تهيئة بيئة سياسية وتنظيمية ومؤسسية مؤاتية بمثابة خطوة حاسمة لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من جني الثمار الإيجابية للخدمات وتجارتها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تصميم هذه البيئة المؤاتية بحيث تمكن تلك البلدان من استغلال اتساع نطاق اقتصاد الخدمات وتجارتها لنقل الأنشطة الخدمية من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي ومن القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

٤٢ - وينبغي أن يكون الهدف من التدخلات السياساتية والتنظيمية في البلدان النامية غير الساحلية هو تمكين تلك البلدان من تجنب الإفراط في الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه (مثل قطاع المعادن) وتنويع القطاعات القادرة على التكيف مع الأزمات، وتزويدها بوسيلة تقلل من قابليتها للتأثر بالصدمات الخارجية. وينبغي جذب الاستثمارات نحو إنتاج السلع والخدمات الأقل قابلية للتأثر بالمسافات أو تكاليف النقل. كما ينبغي أن تشجع هذه البلدان إنتاج السلع عالية القيمة والصغيرة الكمية، مثل الأدوات الدقيقة والعناصر التي تدخل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأدوية، أو الخدمات في مجالات السياحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخضروات والفاكهة والزهور السريعة التلف ومنتجات التجارة البيولوجية. ومن المهم أيضا تشجيع الاستثمار في السلع والخدمات التي تنتجها الصناعات الإبداعية، كصناعة الأفلام والإعلان وإنتاج السلع الثقافية.

### تشجيع الاستثمار

٤٣ - ينبغي تعزيز الاستثمار العام والخاص، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي. وينبغي أن تهيئ البلدان النامية غير الساحلية بيئة أعمال تجارية مؤاتية للاستثمار المباشر المحلي والأجنبي وأن تعمل على استدامتها، وأن تشجع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما يتعين عليها تطوير الإطار القانوني والمؤسسي أو تعزيزه لجذب الاستثمارات الخاصة في قطاعات النقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، وهي قطاعات لها أهمية حاسمة لتنميتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية.

## تعزيز التكامل الإقليمي

٤٤ - يُعدُّ التعاون الوثيق مع بلدان المرور العابر شرطاً لا غنى عنه لتحسين ربط البلدان النامية غير الساحلية بالأسواق. ويترتب على توافر البنية التحتية والسياسات التجارية والتنظيمية في بلدان الجوار انعكاسات قوية على التجارة الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية. والتكلفة التي تتكبدها تلك البلدان من أجل الوصول إلى الأسواق لا ترقى بموقعها الجغرافي وسياساتها وبنيتها التحتية وإجراءاتها الإدارية فحسب، بل تتوقف أيضاً على البلدان المجاورة لها. لذا، فإن التكامل الإقليمي والسياسات الإقليمية المتسقة والمنسقة يتيحان فرصة لتحسين الربط بشبكات النقل العابر وكفالة زيادة حجم التجارة الإقليمية، وصوغ سياسات تنظيمية مشتركة، وتعاون الأجهزة المعنية بالحدود، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق بين الأسواق الإقليمية وتوسيع نطاقها. وينبغي تحسين الدعم المقدم لعمليات التكامل الإقليمي الجارية مع البلدان النامية غير الساحلية كما ينبغي للشركاء تشجيع هذه المبادرات.

٤٥ - وكثيراً ما تشمل تدابير تيسير التجارة المنصوص عليها في الاتفاقات التجارية الإقليمية نفس المسائل التي يجري التفاوض عليها في منظمة التجارة العالمية وربما تكون أكثر طموحاً من حيث نطاقها والوقت المحدد لتنفيذها. لذا، فمن المهم التشجيع على وضع اتفاقات تجارية إقليمية واعتمادها وتنفيذها تنفيذاً فعالاً.

٤٦ - ومن المهم توثيق أفضل الممارسات وتبادلها ونشرها لتمكين الشركاء المتعاونين من الاستفادة من خبرات بعضهم البعض.

٤٧ - وكثيراً ما تفرض على صادرات البلدان النامية غير الساحلية تعريفات جمركية أعلى في منطقتها الإقليمية منها في بقية العالم. ومع أن التعريفات الجمركية المرتفعة ليست السبب الوحيد أو حتى السبب الرئيسي في الحصة المنخفضة نسبياً لتلك البلدان في التجارة داخل مناطقها الإقليمية، فإن تقليص بعض هذه التعريفات ربما يعود بنفع كبير من حيث التكامل الإقليمي وتقاسم الإنتاج. لذلك، فمن المهم تشجيع "العمل الإقليمي الإنمائي" الذي يرمي إلى تعزيز التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية، بوصفه هدفاً في حد ذاته ووسيلة تكفل بشكل جماعي ربط المنطقة الإقليمية بشبكة الأسواق العالمية. ويمكن استخدام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والوكالات المتعددة الأطراف واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة كمراكز فكرية ومنتديات توافقية لتعزيز التكامل الإنمائي.

## المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية

٤٨ - إن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف، يتسم بالإنصاف والعدل والشفافية يكون شاملاً للجميع وقابلاً للاعتماد عليه وقائماً على التنمية، من شأنه أن يدعم فتح الأسواق بشكل فعال وأن يخلق فرصاً للبلدان النامية، ولا سيما الأكثر ضعفاً والأصغر حجماً من بينها، مثل البلدان النامية غير الساحلية. ولا بد من إحراز تقدم أسرع في جولة الدوحة الإنمائية حتى يتسنى للبلدان النامية غير الساحلية جني فوائد، لا سيما في المجالات التي تؤثر تأثيراً قوياً وإيجابياً في تدفقات التجارة، من قبيل تيسير التجارة والوصول إلى الأسواق وإزالة الحواجز غير الجمركية وغيرها من التدابير المخلة بالتجارة، وكذلك المسائل المتعلقة بالتنفيذ.

٤٩ - وفي وقت يتسم بهشاشة الانتعاش الاقتصادي، يتعين على المجتمع الدولي التصدي للممارسات الحمائية ومضاعفة جهوده لإبقاء الأسواق مفتوحة والتجارة متدفقة. كما ينبغي له توفير فرص أكبر تتيح دخول السلع التي منشؤها البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق بما يؤدي إلى تخفيف حدة ما تتكبده تلك البلدان من تكاليف مرتفعة لمعاملتها التجارية بسبب موقعها الجغرافي. وينبغي أن تقترن هذه التدابير بتطبيق واسع النطاق لقواعد تفضيلية شفافة ومواتية للتنمية فيما يخص منشأ السلع، وذلك بهدف زيادة معدل استخدام الخطط الحالية ولتكون بمثابة حافز إضافي للاستثمارات المباشرة الأجنبية في البلدان النامية غير الساحلية.

٥٠ - وتعدّ البلدان النامية غير الساحلية من أكبر منتجي ومصدري المنتجات الزراعية، وهي تتوخى التفاوض للحصول على فرص أفضل لدخول السوق وإلغاء التدابير المخلة بالتجارة، مثل الإعانات المالية والتدابير الحمائية المُقنّعة.

٥١ - ويجب إجراء مفاوضات منظمة التجارة العالمية بطريقة تتيح المشاركة الفعالة والكاملة والديمقراطية من قبل جميع أعضاء المنظمة عن طريق مواصلة عملية تفاوض متعددة الأطراف شفافة وشاملة يقودها أعضاء المنظمة من أجل الوصول إلى خاتمة ناجحة ونتيجة طموحة ومتوازنة ومنصفة تكفل، في جملة أمور، تحسين إمكانية وصول الصادرات الزراعية وغير الزراعية للبلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق.

٥٢ - وتيسير التجارة هو أحد المجالات البالغة الأهمية في المفاوضات الجارية من أجل تقليص تكاليف المعاملات وضمان إمكانية التنبؤ بوصول سلع البلدان النامية غير الساحلية إلى مقصدها. وسيساعد تحسين التجارة تلك البلدان على زيادة كفاءة تدفق سلعها وخدماتها، فضلاً عن تحسين قدرتها على المنافسة على الصعيد الدولي. وينبغي أن يتضمن الاتفاق المقبل بشأن تيسير التجارة، في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة، تعهدات ملزمة تكفل

حرية المرور العابر، والتعاون الجمركي، والإفراج عن البضائع وتخليصها، وكذلك فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية التي تنطوي على دعم مالي.

٥٣ - وينبغي تعزيز اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة لأنها آلية مفيدة في مساعدة البلدان على التعاون وتحديد الفرص التي تستفيد منها مختلف الأطراف المعنية. وهي ليست بمثابة أداة هامة لتحليل التزامات تيسير التجارة والتفاوض عليها وتنفيذها فحسب، بل إن تلك اللجان على وشك أن تصبح التزاما في حد ذاتها بموجب المادة ١٤ من اتفاق تيسير التجارة المقبل الذي سترمه المنظمة.

٥٤ - ومن المهم للغاية اختتام المفاوضات المتعلقة ببرنامج الدوحة الإنمائي بالتوصل إلى نتائج ذات صلة بالتنمية تراعي تماما الاحتياجات والتحديات والأولويات التجارية والإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية.

٥٥ - ولا تزال هذه البلدان تشارك في المفاوضات الجارية في جنيف بوصفها مجموعة غير رسمية، وهي بالتالي لا تمارس ضغطا كافيا يتيح لها وضع القضايا الخاصة بها على قائمة الأولويات. فمن مزايا إسباغ صفة رسمية على هذه المجموعة حصولها على الدعم للانضمام للاتفاق والاعتراف بما لها من احتياجات محددة وتحسين قدرتها على التعبير عن شواغلها.

٥٦ - ويتعين على مجموعة البلدان النامية غير الساحلية توسيع نطاق خطة المفاوضات الخاصة بها بحيث تتجاوز تيسير التجارة والوصول إلى الأسواق لتشمل المجالات الأخرى ذات الصلة بالمفاوضات التجارية، مثل الخدمات والقيود المفروضة على عرضها.

### الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

٥٧ - ينبغي تبسيط إجراءات انضمام البلدان النامية غير الساحلية وتوجد حاجة إلى مراعاة مستويات التنمية الفردية والاحتياجات الخاصة والمشاكل الناجمة عن الأضرار الواقعة بسبب الموقع الجغرافي للبلدان النامية غير الساحلية أثناء عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويجب أن تطبق على نحو فعال جميع الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والمعاملة التفضيلية الواردة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والواردة في جميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بجميع البلدان النامية غير الساحلية التي تمر بمرحلة الانضمام إلى المنظمة.

٥٨ - ويُعد توثيق وتبادل ونشر الخبرات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أمرا هاما لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من أن يستفيد بعضها من خبرات بعض.

## توسيع نطاق جدول الأعمال

٥٩ - ينبغي معالجة تعزيز التجارة بطريقة متسقة وشاملة تكفل أن تجري أيضا معالجة جوانب أوسع نطاقا في مجال التنمية تتجاوز المسائل المتعلقة بالنقل. وعلى سبيل المثال، تحتاج الجهود المبذولة لتحسين مشاركة البلدان النامية غير الساحلية مشاركة فعالة في النظام التجاري الدولي إلى أن تقترن بجهود أخرى تهدف إلى بناء القدرات الإنتاجية، وتعزيز إضافة القيمة، وتحقيق التنوع، ونقل التكنولوجيا، وتقنيات المعلومات والاتصالات، وتطوير البنية الأساسية وتحسين الوصول إلى الأسواق. وفي هذا الإطار، ينبغي أن يتولى جدول أعمال المائتين والعاشر معالجة الجوانب المتعلقة بالتجارة في المصب، مثل القطاعات الجديدة وسبل الإنتاج. وإضافة إلى ذلك، يتعين على البلدان النامية غير الساحلية أن تقوم على نحو فعال بإدماج عنصر التجارة في سياساتها الإنمائية القطاعية والوطنية.

## رابعا - دعم المجتمع الدولي

٦٠ - ينبغي للشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في التنمية أن يزيدوا مساعداتهم التقنية والمالية في المجالات ذات الاهتمام في البلدان النامية غير الساحلية في إطار دعم جهودها الوطنية للتغلب على العقبات التي يفرضها عليها موقعها الجغرافي وإدماج تلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف على نحو أكثر فائدة، وتحسين قدراتها الإنتاجية، ومعالجة القيود المتعلقة بجانب العرض. وينبغي أن تكون هذه المساعدة مكاملة للجهود الوطنية المبذولة التي ترمي إلى التنويع في هيكل الإنتاج المحلي وتكفل الدمج في الاقتصاد العالمي على نحو أفضل بتقديم بضائع وخدمات ذات قدرة على المنافسة وتقلل إلى الحد الأدنى تكاليف التعاملات المتصلة بحالتها الجغرافية المحددة.

٦١ - وتعتبر مبادرة المعونة لصالح التجارة هامة من أجل تمكين البلدان النامية غير الساحلية من تقليص الآثار المترتبة على حالة عدم وجود سواحل لدى هذه البلدان في قدراتها التنافسية والاستفادة الكاملة من فوائد التجارة الدولية عن طريق بناء القدرات الإنتاجية، والبنية الأساسية المتصلة بالتجارة وتنمية التجارة. وينبغي للتركيز على المسائل الإقليمية ودون الإقليمية والعبارة للحدود في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة أن يظل أولوية وذلك بسبب اعتماد البلدان النامية غير الساحلية على ممرات عبور تجاري متعددة الأطراف.

٦٢ - وينبغي للاستعراض العالمي التالي، المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠١٣، وموضوعه "الارتباط بسلاسل القيمة"، أن يحدد المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية

والاستراتيجيات التي تتبعها تلك البلدان من أجل الوصول إلى ما توفره سلاسل القيمة من فوائد واستغلالها على نحو أفضل.

٦٣ - وينبغي للشركاء في التنمية أن يدعموا على نحو فعال مبادرة المعونة لصالح التجارة، بإيلاء اعتبار كاف للحاجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وتشمل المجالات التي تحتاج إلى تقديم دعم عاجل إلى البلدان النامية غير الساحلية المتصلة بجانب العرض والمتعلقة بالتجارة المفروضة على البلدان النامية غير الساحلية، وتطبيق إجراءات تسهيل التجارة، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لتمكين تلك البلدان من أن تستفيد من الفرص التجارية، وإنشاء نُظم للنقل العابر تتسم بالكفاءة في جميع المناطق غير الساحلية.

٦٤ - ومن المهم تعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما وسيلة فرص متنوعة للتجارة، وزيادة التدفقات لإيجاد الاستثمار الأجنبي المباشر التي تساهم في التنمية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية، فضلا عن التعاون في نقل التكنولوجيا المناسبة.

٦٥ - ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأونكتاد، والبرنامج الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واللجان الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الدولية الأخرى، وبخاصة منظمة التجارة العالمية، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، مدعوة لأن تعزز كل منها في إطار ولايتها، جهودها الرامية إلى المساعدة في التخفيف من الآثار المعوقة للتنمية الناجمة عن كون تلك البلدان غير ساحلية، وإلى توفير المساعدة التقنية الموجهة، بقدر أكبر وعلى نحو أفضل، من أجل تحقيق التحول الهيكلي في اقتصادات تلك البلدان.

٦٦ - وينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية أن توفر قدراً أكبر من الدعم من أجل تعزيز القدرات التفاوضية للبلدان النامية غير الساحلية ولقدرة على تطبيق إجراءات لتيسير التجارة ومن أجل كفاءة مشاركتها مشاركة فعالة في المفاوضات التجارية التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية.

## التحديات الجديدة والناشئة

٦٧ - ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تكون مستعدة لمواجهة التحديات الجديدة منها والناشئة واغتنام الفرص المتاحة على نحو أكثر جرأة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى تلك البلدان النامية حتى تعالج الآثار السلبية لتغير المناخ على وفرة الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه والأرض الصالحة للزراعة. فالتصحّر وتدهور الأراضي وندرة المياه للاستهلاك البشري وكذلك للأغراض الصناعية والزراعية تمثل تهديدا حقيقيا لحياة الأجيال المقبلة في الكثير من تلك البلدان.

## برنامج العمل الذي لم يُستكمل

٦٨ - ما زالت البلدان النامية غير الساحلية تواجه مشاكل ترتبط بموقعها الجغرافي، ولا سيما تكاليف التعاملات التجارية التي تكتنفها مشاكل دائمة. ويوجد كذلك مشهد جديد للتعاون الدولي تضطلع فيه اقتصادات ناشئة بدور أكبر في التجارة الدولية، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار، وصنع السياسات. وينبغي للشراكات الجديدة أن تقدم حولا ترضي جميع الأطراف. وينبغي ألا يقتصر التعاون العابر للحدود على وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق والموارد الموجودة خارج حدودها فحسب، بل ينبغي أن يشمل ذلك أيضا وصول البلدان الأخرى إلى أسواق البلدان النامية غير الساحلية ومواردها.

## برنامج عمل ألماني للبلدان النامية غير الساحلية

٦٩ - الأعمال التحضيرية التي تتسم بالكفاءة والفعالية من أجل نجاح تنظيم المؤتمر الاستعراضي العشري الشامل في عام ٢٠١٤ بشأن برنامج عمل ألماني هي أعمال هامة، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٦/٢١٤.

٧٠ - وتشجع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على الاضطلاع بدور نشيط للغاية في العملية التحضيرية وحضور المؤتمر الاستعراضي العشري الشامل في عام ٢٠١٤ على أعلى مستوى تمثيل ممكن.

٧١ - وينبغي أن يسفر المؤتمر الاستعراضي العشري الشامل عن برنامج عمل جديد يحدد تدابير وإجراءات ملموسة وشاملة يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وشركائها السعي إليها من أجل تمكين تلك البلدان من الاندماج على نحو أكثر فعالية في النظام التجاري العالمي والاقتراب من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٧٢ - مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأونكتاد، والبرنامج الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واللجان الاقتصادية والإقليمية، والمنظمات الدولية الأخرى، وبخاصة منظمة التجارة العالمية، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والبرلمانات الوطنية والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى، مدعوة لتقديم الدعم وتوفير المدخلات إلى عملية التحضير لصياغة برنامج العمل الجديد المنبثق عن برنامج عمل ألماتي.

٧٣ - وتدعى البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية إلى تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتعلقة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي ومشاركة البلدان النامية غير الساحلية في العملية التحضيرية وفي المؤتمر الاستعراضي العشري الشامل.

#### الإعراب عن الامتنان

٧٤ - أعرب الاجتماع المواضيعي عن تقديره العميق لسلطات وشعب كازاخستان على كرم استضافة هذا الحدث.

## مرفق

## قائمة المشاركين

## الوفود الوطنية

إثيوبيا

أذربيجان

أرمينيا

إسبانيا

ألمانيا

أوغندا

إيطاليا

باراغواي

بنن

بوتان

بوتسوانا

بوركينافاسو

بوروندي

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

تركيا

تشاد

توغو

جمهورية أفريقيا الوسطى

جمهورية تنزانيا المتحدة

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المتحدة

جمهورية مولدوفا

رواندا

زامبيا

زمبابوي

سوازيلند

الصين

طاجيكستان

قيرغيزستان

كازاخستان

كمبوديا

ليبيا

ليسوتو

مالي

ملاوي

منغوليا

نيبال

## المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأوروبي

## منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

المؤتمر المعني بالتفاعل وتدبير بناء الثقة في آسيا

الاتحاد الدولي للنقل البري

ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية

الصغيرة النامية

البنك الدولي

منظمة الجمارك العالمية

منظمة التجارة العالمية

---